السيوطي

(ت٩١١هـ)

كَشْفُ الشيخ المعلمي عن حالِ السيوطي في باب التصحيح والتعديل من التساهل والمجازفة .

وقد نبَّه **المعلمي** على منهج السيوطي في كتابه «اللآلئ المصنوعة» تنبيهًا عامًّا، فقال في مقدمة تحقيقه لـ «الفوائد المجموعة» (ص٣-٤).

«ورأيته -يعني الشوكاني- كثيرًا ما يورد الحديث، وأن ابن الجوزي ذكره في الموضوعات، ثم يذكر أن صاحب» اللآلئ المصنوعة«-وهو السيوطي- تعقبه في ذلك، أو ذكر له طريقًا أخرى، فصاعدًا...

وقد تتبعتُ كثيرًا من تلك الطرق، وفتَّشْتُ عن تلك الأسانيد، فوجدتُ كثيرًا منها أو أكثرها، يكون ما ذكره السيوطي من الطرق ساقطًا، لا يُفيدُ الخبرَ شيئًا من القوة.

ومنها: ما غايته أن يقتضي التوقف عن الجزم بالوضع، فأما ما يفيد الحسن أو الصحة فقليل». اهـ.

أقول:

تمتلئ تعليقات العلامة **المعلمي** على كلام السيوطي بما يُقَرِّرُ هذا ويؤيده، وهذه جُلُّ المواضع المعنيَّة بذلك:

(١)

في «الفوائد» (ص١٧٩): حديثٌ في فضل التمر البرني، له طرق واهية، منها ما في إسناده عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي البصري، قال ابن حبان: عقبة بن عبد الله الأصم ينفرد بالمناكير عن المشاهير.

قال السيوطي: «روى له الترمذي، وقد أخرجه البخاري في «التاريخ»، والبيهقي في «الشعب»، وصحَّحه المقدسي. وأخرجه من حديث أبي سعيد: أبو نعيم في «الطب»، والحاكم في «المستدرك» فالحكم بوضعه مجازفة اهـ.

فقال الشيخ **المعلمي**:

«بل المجازفة في هذا الكلام؛ فإن ألفاظ الخبر مختلفة، ومنها ما ينادي على نفسه بالوضع، وإخراج البخاري في «التاريخ» لا يفيد الخبر شيئًا، بل يضره؛ فإن من شأن البخاري أن لا يخرج الخبر في «التاريخ» إلا ليدل على وَهَن راويه.

وتصحيح المقدسي لرواية عقبة الأصم مع ضعفه وتدليسه وتفرده وإنكار المتن مردود عليه.

أما حديث أبي سعيد ففي سنده من لا يُعرف، ولم يصححه الحاكم، وإنما قال: «أخرجناه شاهدًا». اهـ.

(٢)

قال الشيخ **المعلمي** في: إبراهيم بن يزيد الخوزي من «الفوائد» (ص٢١٣): «هالك، قال أحمد والنسائي وابن الجنيد: «متروك الحديث» وقال ابن معين: «ليس بثقة وليس بشيء». وقال أبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني: «منكر الحديث». وقال البخاري: «سكتوا عنه». وهذه من أشد صيغ الجرح عند البخاري. وقال البرقي: «كان يُتَّهَمُ بالكذب». وقال ابن حبان: «روى المناكير الكثيرة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها» وروى ابن المبارك عنه مرّة ثم تركه، فسئل أن يحدث عنه فقال: «تأمرني أن أعود في ذنب قد تُبْتُ منه».

أَهْمَلَ السيوطي هذا كُلَّهُ وقال: «أخرج له الترمذي وابن ماجه وقال ابن عديّ: يكتب حديثه» وهو يعلم أن فيمن يخرج له الترمذي وابن ماجه ممن أجمع الناس على تكذيبه كالكلبي.

وابن عديّ إنما قال: «هو في عداد من يكتب حديثه». وقد قال ابن المديني: «ضعيف لا أكتب عنه شيئًا». وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه». وعَدَّ ابن المبارك الرواية عنه ذنبًا تجب التوبة منه كما مَرَّ، مع أن ابن المبارك ليس ممن يُشدد، فقد روى عن الكلبي.

فإن كان إبراهيم يكذب عمدًا كما اتُّهم بذلك فيما قال البرقي فواضح، وإلا فهو ممن يكثر منه الكذب خطأ». اهـ.

(٣)

في «الفوائد» (ص٣١٤) ذكر **المعلمي** خبر: «ما أنزل الله من وَحْيٍ قطّ عَلى نبيّ بينه وبينه إلا بالعربية ثم يكون هو مبلغه قومه بلسانهم».

وقال: «في سنده العباس أبو الفضل الأنصاري، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعًا.

قال ابن الجوزي: «سليمان متروك».

فنازع السيوطي بأن سليمان أخرج له (د س ت) ولم يُتهم بكذب ولا وضع، وأن له شاهدًا.

أقول: سليمان ساقط؛ قال أبو داود، والترمذي وغيرهما: «متروك الحديث».

وقال النسائي: «لا يكتب حديثه». والكلام فيه كثير، وإنما ذكرت كلام الذين أخرجوا له لِيُعْلَمَ أن إخراجَهم له لا يدفع كونه متروكًا، والمتروك إن لم يكذب عمدًا فهو مظنة أن يقع له الكذب وهمًا، فإذا قامت الحجة على بطلان المتن، لم يمتنع الحكم بوضعه، ولاسيما مع التفرد المريب، كتفرد سليمان هنا عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، وفوق هذا، فالراوي عن سليمان وهو العباس بن الفضل الأنصاري تالف...

وأما الشاهد فيكفي أنه عن الكلبي عن أبي صالح... والكلبي كذاب، وشيخه تالف. اهـ.

(٤)

في «الفوائد» (ص٤٧١) حديث: «مَنْ وُلد له مولود وسمَّاه محمدًا تبركًا به، كان هو ومولوده في الجنة».

قال الشوكاني: «ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: في إسناده من تُكلم فيه. وقال في «اللآلئ»: هذا أمثلُ حديثٍ أورده في الباب، وإسناده حسن».

فقال العلامة **المعلمي**:

«هيهات؛ راح السيوطي ينظر في آخر السند، وغفل عن أوله، وفي «الميزان»، و«اللسان»: حامد بن حماد العسكري، عن إسحاق بن سيار النصيبي بخبر موضوع، فذكر هذا، وهذا أول سنده». اهـ.

(٥)

واكتفى السيوطي عند كلامه في: زكريا بن يحيى المصري الوقار بقوله: «ذكره ابن حبان في الثقات».

فكشف الشيخ **المعلمي** عن هذا التفريط الشنيع بقوله في «الفوائد» (ص٣٣٦):

«ولكنه- يعني ابن حبان- قال: «يخطئ ويخالف» وقال صالح بن محمد الحافظ: «حدثنا زكريا بن يحيى الوقار وكان من الكذابين الكبار» وذكر ابن عدي أنهم كانوا يُثْنون عليه في العبادة ويتهمونه بوضع الحديث». اهـ.

(٦)

ونحو ذلك قول السيوطي في: يزيد بن سنان الجزري الرهاوي: «محله الصدق».

فقال الشيخ **المعلمي** في «الفوائد» (ص٢٤٠):

«تتمة كلام أبي حاتم: والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث. وقال أيضًا: ليس بثقة. وقال ابن عديّ: له حديث صالح، وروى عن زيد بن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامّة حديثه غير محفوظ، والكلام فيه كثير». اهـ.

(٧)

وقال السيوطي في: محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي: «وثقه الخطيب في تاريخه».

فكشف الشيخ **المعلمي** عن هذه المغالطة بقوله في «الفوائد» (ص٤٠٩):

«إنما قال الخطيب (٣/ ٥٧): «أخبرنا محمد بن علي الدقاق قال: قرأنا على الحسن - الصواب الحسين -بن هارون، عن أبي- الصواب: ابن- سعيد وهو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، يروي الخطيب من تاريخه بهذا الإسناد، قال ابن عقدة: محمد بن علي بن خلف العطار الكوفي سكن بغداد سمعت محمد بن منصور يقول:» كان محمد بن علي بن خلف ثقة مأمونًا حسن العقل».

فهذا قول محمد بن منصور، ولم يتبين من هو، والظاهر أنه من تَمَام حكاية ابن عقدة، فعلى هذا: لا يثبت عن محمد بن منصور؛ لأن ابن عقدة رافضي مُتَّهَم، ومحمد ابن علي بن خلف هذا رافضي لأنه كوفي، وروايته تدل على ذلك[1] وعلى كل حال فكلام ابن عدي هو المعتمد»[2]. اهـ.

---

(١) حديثه المشار إليه: «أن عمار بن ياسر قال لأبي موسى رضي الله عنهما: سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يلعنك. قال: إنه استغفر لي. قال عمار: شهدت اللعن ولم أشهد الاستغفار».

(٢) يعني قول ابن عدي: أن البلاء في هذا الحديث من ذاك العطار. وذكره ابن الجوزي في موضوعاته.

(٨)

في «الفوائد» (ص٤٥٩) قال ابن الجوزي: «درست بن زياد ليس بشيءٍ»

قال السيوطي في «اللآلئ»: «لم يُتَّهم بكذب، بل قال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، ووثقه ابن عديّ فقال: أرجو أنه لا بأس به».

فقال الشيخ **المعلمي**:

«ليس هذا بتوثيق، وابن عديّ يذكر منكرات الراوي ثم يقول: أرجو أنه لا بأس به، يعني بالبأس: تعمد الكذب، ودرست واهٍ جدًّا». اهـ.

(٩)

وفي «الفوائد» (ص٣٥٠) حديث: «كان رسول الله ﷺ يُوحَى إليه ورأسُه في حجر عليٍّ، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس...».

له طرق قد نقدها الشيخ **المعلمي**، حتى قال الشوكاني (ص٣٥٤):

«وقد رواه الطحاوي في «مشكل الحديث» من طريقين، وقال: هما ثابتان، ورواتهما ثقات».

فعلَّق الشيخ **المعلمي** بقوله:

«البحث في «مشكل الآثار» للطحاوي (٢/٨-١٤) ليس فيه هذه العبارة، والمؤلف -الشوكاني- أخذها من «اللآلئ»، وصاحب «اللآلئ» نقلها عن «شفاء» عياض، ولا يبعد أن يكون السيوطي راجع كتاب الطحاوي فلم يجد هذه العبارة، ولكن لم تسمح نفسه بتركها...».

(١٠)

وفيها ص(٤٤٢):

حديث: إن بين الله وبين الخلق سبعين ألف حجاب، وأقرب الخلق إلى الله جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، وأن بينهم وبينه أربعة حجب من نار، وحجاب من ظلمة، وحجاب من غمام، وحجاب من الماء.

رواه الدارقطني عن سهل بن سعد مرفوعًا، وفي إسناده: حبيب بن أبي حبيب، وكان وضاعًا.

وقال في الميزان: وهاه أبو زرعة، وتركه ابن المبارك، وقد استدرك صاحب اللآلىء على ابن الجوزي، حكمه بوضع هذا الحديث، وأطال الكلام عليه..

فقال الشيخ **المعلمي**:

وقع في السند (محمد بن يوسف بن أبي معمر. ثنا حبيب بن أبي حبيب ثنا هشام ابن سعد- الخ) قال ابن الجوزي: (تفرد به حبيب وكان يضع).

زعم السيوطي أن ابن الجوزي وهم، فظن أن الواقع في السند (حبيب) بالتكبير ابن أبي حبيب الخرططي) قال: (و الذي في هذا الإسناد حبيب بالتصغير ابن حبيب بالتكبير، وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات).

أقول: وهم السيوطي وهما مضاعفًا؛ ليس هذا بالخرططي، ولا أخى حمزة، إنما هذا كاتب مالك فإنه حبيب بن أبي حبيب كما في السند، وفي ترجمته من التهذيب ٢/ ١٨١ (قال ابن حبان،... وذكر له عدة أحاديث عن هشام بن سعد وغيره، وقال: كلها موضوعة) وترجمة الراوي عنه في تاريخ بغداد ٣/ ٣٩٣ رقم ١٥١٦ (محمد بن يوسف بن أبي معمر أبي جعفر السعدي، حدث حبيب كاتب مالك - إلخ).

(١١)

وفيها ص(٣٤٦):

حديث: أولكم ورودًا على الحوض، أولكم إسلامًا: علي بن أبي طالب.

رواه ابن عدي عن سلمان مرفوعًا. وفي إسناده: عبد الرحمن بن قيس الزعفراني، وهو وضاع، وتابعه سيف بن محمد، وهو شر منه.

وقد رواه الخطيب من طريقه، وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريقه أيضًا. وقد رواه الحارث بن أبي أسامة من طريق يحيى بن هاشم السمسار متابعًا لهما، وهو كذاب.

وروى أبو بكر بن أبي عاصم من طريق عبد الرزاق متابعًا لهم، لكن موقوفا على سلمان.

قال في اللآلىء: وهذه متابعة قوية جدًّا، ولا يضر إيراده بصيغة الوقف، لأن له حكم الرفع. انتهى.

فقد رواه كل واحد من هؤلاء الأربعة عن سفيان الثوري.

ورواه ابن مردويه، من طريق محمد بن يحيى المازني عن سفيان. فكان خامسًا لهم، وعبد الرزاق لا يحتاج إلى متابع.

فقال **المعلمي**:

... أما خبر عبد الرزاق، فعبد الرزاق عمي بآخره، وصار يلقن فيتلقن. وربما دلس، وكان يتشيع، فلا يؤمن أن يكون سمعه من بعض أولئك الدجالين فدلسه.

وذكره السيوطي من وجه آخر عن سلمة بن كهيل. وفيه السندي بن عبدويه مجهول الحال. وذكره ابن حبان في الثقات ثم نقض ذلك بقوله (يغرب) وهو أيضًا عن سلمان من قوله...

وفوق هذا فقول السيوطي: إن له حكم الرفع مردود؛ إذ لا مانع أن يستشعر سلمان أن السبق إلى الاسلام يقتضي السبق في الورود. اهـ.

(١٢)

وفيها ص(٤٨٠):

حديث: إني لأستحيي من عبدي وأمتي يشيب رأسهما في الإسلام ثم أعذبهما بعد ذلك، ولأنا أعظم عفوًا من أن أستر على عبدي ثم أفضحه، ولا أزال أغفر لعبدي ما استغفرني.

رواه ابن حبان عن أنس مرفوعًا، وقال: باطل لا أصل له، وله طرق أوردها صاحب اللآلىء.

فقال **المعلمي**:

كلها هباء... في السادسة: أحمد بن عبيد، ثنا عمرو بن جرير، راح السيوطي يذكر كلامهم في أحمد بن عبيد لثناء بعضهم عليه، وأغفل ذكر شيخه، وهو كذاب... ويكفي في هذا الباب قول الله تبارك وتعالى: (إن الله لا يستحي من الحق).

(١٣)

وفيها ص(٢١٤):

حديث: إن لقيتم عشارًا فاقتلوه.

هو موضوع.

قال في اللآلئ: أخرجه أحمد، وفيه ابن لهيعة ذاهب الحديث، وقال في الوجيز: في إسناده مجاهيل، وأخرجه البخاري في تاريخه والطبراني.

.... قال السيوطي: والصواب أنه حسن.

فقال الشيخ **المعلمي**:

«هذا عجيب؛ فإن الخبر مع ما تقدم وقع فيه (عن رجل من جذام)، وهذا لا يُدرى من هو، وفيه تحيس بن ظبيان، وهو مجهول، وفيه عبد الرحمن بن أبي حسان، أو عبد الرحمن بن حسان، وهو مجهول، وهو من طريق (مالك بن عتاهية، قال: سمعت النبي ﷺ) وفي الإصابة عن يحيى بن بكير، يقولون: مالك بن عتاهية سمع النبي ﷺ، وهذا ريح لم يسمع منه شيئا. اهـ.

(١٤)

وفيها ص(٤٠٧):

حديث: أن النبي ﷺ سمع صوت غناء فقال: انظروا ما هذا؟ قال أبو برزة: فصعدت فنظرت فإذا معاوية وعمرو بن العاص يتغنيان، فجئت فأخبرت النبي ﷺ فقال: «اللهم اركسهما في الفتنة ركسًا، ودعّهما إلى النار دَعًّا».

ذكره ابن الجوزي في «موضوعاته»، وقال: لا يصح، يزيد بن أبي زياد كان يتلقن.

قال السيوطي في «اللآلئ»: «هذا لا يقتضي الوضع».

فقال **المعلمي**:

«لكنه مظنة رواية الموضوع؛ فإن معنى قبول التلقين أنه قد يقال له: أَحَدَّثَكَ فلان عن فلان بكيت وكيت؟ فيقول: نعم، حدثني فلان ابن[1] فلان بكيت وكيت. مع أنه ليس لذلك أصل وإنما تلقنه وتوهم أنه من حديثه.

وبهذا يتمكن الوضاعون أن يضعوا ما شاءوا، ويأتوا إلى هذا المسكين فيلقنونه فيتلقن ويروي ما وضعوه.

---

(١) كذا والظاهر أنها «عن».

وشيخ يزيد في هذا الخبر سليمان بن عمرو بن الأحوص، مجهول الحال كما قال ابن القطان، ولا يدفع ذلك ذكر ابن حبان له في «الثقات».

ولا أرى البلاء إلا من يزيد؛ فإنه من أئمة الشيعة الكبار، والراوي عنه لهذا الخبر شيعي[1]، وله عنه خبر آخر باطل، وإذا كان من أئمة الشيعة فلا بدع أن يستحوذ عليه بعض دجاجلتهم فيلقنه الموضوعات». اهـ.

قال أبو أنس:

قد كنت وقفت قديما على كلام للسيوطي على حديث إحياء الله تعالى لأبوي النبي ﷺ وإيمانهما به، وتقويته له، فى كتابه «اللآلىء المصنوعة» ١: ٢٦٦، وأشار هناك أن له فى ذلك جزءًا سَمَّاهُ «نشر العلمين المنيفين فى إحياء الأبوين الشريفين». ثم وقفت على مجلد، مكتوب عليه «الرسائل التسع» لجلال الدين السيوطي، طبع دار إحياء العلوم- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ يحتوي على تسع رسائل، منها ست رسائل تتعلق بهذا الموضوع، أحدهما «نشر العلمين» والباقي هى: «مسالك الحنفا في والدي المصطفى»، و«الدرج المنيفة في الآباء الشريفة» و«السبل الجلية فى الآباء العلية» و«المقامة السندسية في النسبة المصطفوية» و«التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة» وهذه الأخيرة رأيتها مطبوعة مفردة.

وهذه الست رسائل جميعًا كأنها واحدة مع تغير في السياق والترتيب، ويدور محورها جميعًا على رفع رتبة هذا الحديث من الوضع إلى الضعف، كي يسوغ له رحمه الله تعالى إجراء ما يعرف بالتساهل في أحاديث الفضائل.

---

(١) هو محمد بن فضيل بن غزوان.

وفى كلامه على أسانيد هذا الحديث مؤاخذات عديدة، وكنت قد شرعت في تَقْييد رسالةٍ في مناقشاتي على كلامه ذلك، وتفنيد ما قَوّى به هذا الحديث الباطل الذى حكم عليه بالوضع والنكارة والبطلان كثير من الحفاظ الجهابذة، على رأسهم: الدراقطني رحمه اللَّه تعالى.

وقد وقع فى كلام السيوطى رحمه اللَّه تعالى عند نقله لكلام الأئمة في نقد أسانيد هذا الحديث، ما يتعب الصدور، من اقْتِضَابٍ وبَتْرٍ للكلام على الرجال، وحَذْفِ ما فيه تُهْمَةٌ لَهُم.

والسّيُوطي: يُصِرُّ على أن أحدًا من رجال تلك الأسانيد لم يُتهم، ولم يُرْمَ بالوضع.

ومدار الحديث على ثلاثة رجال هُمْ:

١- أبو بكر محمد بن الحسن النَّقَّاش.

٢- أبو غَزِيَّه محمد بن يحيى الزُّهْرِىّ.

٣- عُمر بن أيوب الكَعْبى.

وكذا نسخة أو صحيفة: أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة...

أما **الأول**: فهو كذاب، راجع «ميزان الاعتدال» (٣:٥١٦، ٤٠: ٣٥)، «واللسان» (٥:٦٣٢).

أما السيوطي: فقد اكتفى بنقل الذهبي لمعرفته بالقرآن، وترك تصريحَهُ بكذبه، وراجع «الميزان» في المصدرين السابقين.

وأما **الثاني**: فقد ذكر ابن الجوزي في «الموضوعات» ١:٢٨٤ أنه مجهول، فتعقبه الحافظ في «اللسان» ٤:٩١ بقوله:«وأما محمد بن يحيي فليس بمجهول، بل هو معروف، له ترجمه جيدة في «تاريخ مصر» لأبي سعيد بن يونس، ورماه الدراقطني بالوضع» اهـ.

فلما أن جاء السيوطي لِيَرُدَّ كلامَ ابن الجوزي في تجهيله، نَقَل كلامَ الحافظ السابق، لكنه لم يذكر قوله: «ورماه الدراقطني بالوضع»! ثم قال بعد ذلك: «ومدار الحديث على أبي غزية، وهو ضعيف، ما رمي بكذب»!.

وأما **الثالث**: فهو مُتَّهم، تردد الدارقطني في واضع هذا الحديث: هو أم الكعبي.

ومع ذلك يكتفي السيوطي بقوله: «فيه جهالة»!.وراجع «اللسان» ٤:١٩٢.

وأما النسخة المذكورة فيقول الدارقطني: «لا يصح منها شيء» وراجع «اللسان» ٤:١٩٢. وانظر مزيدا للبيان كتاب: «الأباطيل والمناكير» للجورقاني، الجزء الأول، حديث رقم (٢٠٧).

هذا ما كنت كتبته في حاشية كتابي: «حكم العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال».

وسيأتي شيء من ذلك في الحديث رقم (١٧) من ملحق (المنتقى) في آخر هذا القسم.

***

ابن التركماني

صاحب كتاب «الجوهر النقي في الرد على البيهقي»

(ت٧٤٩هـ)

قال أبو أنس:

عَلَىَ ابن التركماني مؤاخذات عديدة في تعقباته للبيهقي، أوقعه فيها تعصبه لمذهبه، كشف بعضها الشيخ **المعلمي**.

١- ففي ترجمة الشافعي من «التنكيل» (١/ ٤٢٣-٤٢٦) يقول الشيخ **المعلمي**:

«ومن براعة الشافعي الفائقة ومهارته الخارقة أنه يجمع في مناظرته بين لطف الأدب وحسن العشرة واستيفاء الحق حتى في التشنيع...» إلى أن قال:

«ومن لطائفه ما تراه في «الأم» (٦/ ١٦٠) ذكر مناظرته مع بعضهم إلى أن قال:

«وكانت حجته في أن لا يقتل المرأة على الردة شيئًا رواه عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس... وكلمني بعض من يذهب هذا المذهب، وبحضرتنا جماعة من أهل العلم بالحديث، فسألناهم عن هذا الحديث، فما علمت واحدًا منهم سكت عن أن قال: هذا خطأ، والذي روى هذا ليس ممن يُثبت أهل العلم حديثه، فقلت له: قد سمعت ما قال هؤلاء الذين لا شك في علمهم بحديثك... قال: إني إنما ذهبت في ترك قتل النساء إلى القياس...».

فكأن الشافعي كان متوقعًا البحث في ذاك المجلس عن هذه المسألة، وأن يستدل مناظره بحديث أبي حنيفة عن عاصم وكره الشافعي أن يقول هو في أبي حنيفة شيئًا يسوء صاحبه، وكان لابد له من بيان أن الحديث لا يصلح للحجة. فتلطف في الجمع بين المصلحتين، بأن أوعز إلى جماعة من العلماء بالحديث أن يحضروا المجلس ليكون الكلام في أبي حنيفة منهم، ولعله أتَمَّ اللطفَ بأن أظهر أنه لم يتواطأ معهم على الحضور! وألطف من هذا أنه حافظ على هذا الخلق الكريم في حكايته المناظرة في كتابه وهو بمصر بعيدًا عن الحنفية؛ فقال: «رواه عن عاصم» وترك تسمية

الراوي عن عاصم؛ وهو أبو حنيفة. وقال في حكاية قوله الجماعة: «والذي روى هذا» ولم يقل: «وأبو حنيفة».

وقد حاول التركماني استغلال هذا الأدب؛ فقال في «الجوهر النقي»:

«أبو رزين صحابي، وعاصم وإن تكلم فيه بعضهم. قال الدارقطني: في حفظه شيء. وقال ابن سعد: ثقة. إلا أنه كثير الخطأ في حديثه. فإن ضعَّفوا هذا الأمر لأجله فالأمر فيه قريب، فقد وثقه جماعة... وإن ضُعف لأجل أبي حنيفة فهو وإن تكلم فيه بعضهم فقد وثقه كثيرون، وأخرج له ابن حبان في «صحيحه»...».

أطنب في مدح أبي حنيفة، إلى أن قال: «وذكر أبو عمر في» «التمهيد» «أن أبا حنيفة والثوري رويا هذا الأثر عن عاصم. وكذا أخرجه الدارقطني بسند جيد عنهما عن عاصم. وأخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» عنه فقد تابع الثوري أبا حنيفة...».

كذا قال، وسعى جهده في قلب الحقائق؛ فذكر أولا احتمال أن يكونوا أرادوا عاصمًا، ومَهَّدَ لذلك بأن ذكر غمز الدارقطني وابن سعد له، ولما ذكر أبا حنيفة لم يذكر شيئًا من كلامهم فيه، وإنما اكتفى بخطفة مجملة، ثم راح يطنب في إطرائه، وذكر إخراج ابن حبان في «صحيحه»، ونسي كلام ابن حبان في أبي حنيفة في «كتاب الضعفاء» كما يأتي في ترجمة ابن حبان.

وغرضه أن يُوقع في نفس القارئ ترجيحَ أنهم أرادوا عاصمًا، وهو يعلم حق العلم أنهم إنما أرادوا أبا حنيفة، وأعرض عما رواه البيهقي نفسه في ذاك الموضع «... أحمد بن حنبل ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة، فقال: أما مِنْ ثقةٍ فلا». وحكى عن «التمهيد»، ولا أشك أن صاحب «التمهيد» قد أوضح أن الثوري إنما سمعه من أبي حنيفة، ثم حكى عن الدارقطني. والذي في «سنن» الدارقطني المطبوع (ص٣٣٨): «... عبدالرزاق، عن سفيان، عن أبي حنيفة، عن عاصم...».

نعم ذكروا أن عبدالرزاق رواه في «مصنفه»: «عن سفيان عن عاصم» ولا يبعد أن يكون سفيان إنما قال: «يحكى عن عاصم» أو نحو ذلك، فأطلق بعضهم: «سفيان عن عاصم» اتكالا على أنه لا مفسدة في هذا؛ لاشتهار سفيان بالتدليس، فلا يحمل على السماع، كما قدمت شرحه في ترجمة حجاج بن محمد.

وقد ساق الخطيب في «تاريخه» بعض ما يتعلق بهذا الحديث، فاكتفى الأستاذ بالتبجح بأن سفيان قد روى عن أبي حنيفة! وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة الثوري من «تقدمة الجرح والتعديل» عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد القطان قال: «سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة، فأنكره. وقال: «ليس من حديثي».

وقد أعَلَّ ابن التركماني بعضَ الأحاديث بأن سفيان الثوري مدلس، وتغافل عن ذلك هنا مُصِرًّا على أن الثوري قد تابع أبا حنيفة.

وإذا تسامح العالم نفسه مثل هذه المسامحة، فالجاهل خير منه بألف درجة». اهـ.

٢- وفي المسألة الحادية عشرة من الجزء الثاني من «التنكيل»: «للراجل سهم من الغنيمة وللفارس ثلاثة؛ سهم له وسهمان لفرسه» (ص٧١-٧٢).

ذكر الشيخ **المعلمي** مَنْ روى هذا الحديثَ عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال:

... السابع: عبد الله بن نمير. رواه عنه الإمام أحمد في «المسند» (ج ٢ ص١٤٣): «.... أن رسول الله ﷺ قسم للفرس سهمين وللرجل سهما». وكذلك رواه الدارقطني (ص٤٦٧) من طريق أحمد. ورواه مسلم في «الصحيح» عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن أبيه، وأحال على متن سُليم بن أخضر قال: «مثله. ولم يذكر: في النفل». ورواه الدارقطني أيضًا من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن عبد الله بن نمير.

وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: باب «في الفارس كم يُقسم له؟ من قال: ثلاثة أسهم»:

حدثنا أبو أسامة وعبد الله بن نمير قالا: ثنا عبيد الله بن عمر... أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين وللرجل سهمًا. «وذكره ابن حجر في «الفتح» عن «مصنف ابن أبي شيبة»، وذكر أن ابن أبي عاصم رواه في «كتاب الجهاد» له عن ابن أبي شيبة كذلك.

وقال الدارقطني (ص ٤٦٩): «حدثنا أبو بكر النيسابوري نا أحمد بن منصور (الرمادي) نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة وابن نمير... أن رسول الله ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهمًا.

قال الرمادي: كذا يقول ابن نمير. قال لنا النيسابوري: هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة أو من الرمادي؛ لأن أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن بشر وغيرهما رووه عن ابن نمير خلاف هذا، وقد تقدم ذكره عنهما. ورواه ابن كرامة وغيره عن أبي أسامة خلاف هذا أيضًا وقد تقدم».

أقول: الوهم من الرمادي؛ فقد تقدم عن «مصنف ابن أبي شيبة»: «للفرس، للرجل» وكذلك نقله ابن حجر عن «المصنف». وكذلك رواه ابن أبي عاصم عن ابن أبي شيبة كما مَرَّ، ويؤكد ذلك أن ابن أبي شيبة صدَّر بهذا الحديث البابَ الذي قال في عنوانه: «من قال ثلاثة أسهم» كما مَرَّ، ثم ذكر بابًا آخر عنوانه: «من قال: للفارس سهمان؟» فذكر فيه حديث مجمع وأَثَرَيْ عليٍّ وأبي موسى، فلو كان عنده أن لفظ ابن نمير كما زعم الرمادي أو لفظ أبي أسامة أو كليهما: «للفارس، للراجل» لوضع الحديث في الباب الثاني...

فإن قيل: فقد قال ابن التركماني في «الجوهر النقي»: «وفي «الأحكام» لعبد الحق: وقد روي عن ابن عمر أنه ﷺ جعل للفارس سهمين وللراجل سهمًا. ذكره أبو بكر بن أبي شيبة وغيره».

ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٤١٧) حديث ابن أبي شيبة، وفيه: «للفارس، للراجل»، ثم قال: «ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الدارقطني في «سننه» وقال: قال أبو بكر النيسابوري...».

أقول: أما عبدالحق فلا أُراه إلا اعتمد على رواية الرمادي.

وأما ابن التركماني فالمعتبة عليه؛ فإنه ينقل كثيرًا عن «مصنف ابن أبي شيبة» نفسه، بل نقل عنه بعد أسطر أثَرَ عليٍّ، فما بالُه أعرض هنا عن النقل عنه، وتناوله من بعيد من «أحكام عبدالحق»؟!

وأما الزيلعي فلا أُراه إلا اعتمد على رواية الدارقطني عن النيسابوري عن الرمادي، فإما أن لا يكون راجع «المصنَّف» لظنه موافقته لما رواه الرمادي، وإما أن يكون حمل الخطأ على النسخة التي وقف عليها من «المصنف» ولم يتنبه لتراجم الأبواب، وإما - وهو أبعد الاحتمالات - أن يكون وقع في نسخته في «المصنف» خطأ كما قاله الرمادي. والله المستعان...

التاسع: ابن المبارك، رواه عنه علي بن الحسن بن شقيق كما في «فتح الباري» ذكر رواية الرمادي، عن نعيم، عن ابن المبارك الآتية، ولفظها: «... عن النبي ﷺ أنه أسهم للفارس سهمين وللراجل سهمًا»، ثم قال: «وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق -وهو أثبت من نعيم- عن ابن المبارك بلفظ: أسهم للفرس» ولم يذكر بقيته؛ لأنه إنما اعتنى بلفظ الفارس والفرس، وقد قال قبل ذلك: «... فيما رواه أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة... بلفظ: أسهم للفارس سهمين. قال الدارقطني...».

فأما ما رواه الدارقطني (ص٤٦٩) «حدثنا أبو بكر النيسابوري نا أحمد بن منصور (الرمادي) نا نعيم بن حماد نا ابن المبارك... عن النبي ﷺ أنه أسهم للفارس سهمين وللراجل سهمًا. قال أحمد: «كذا لفظ نعيم عن ابن المبارك، والناس يخالفونه».

قال النيسابوري: «ولعل الوهم من نعيم؛ لأن ابن المبارك من أثبت الناس».

أقول: نعيم كثير الوهم، وكلام الحنفية فيه شديد جدًّا، كما في ترجمته من قسم التراجم، ولكني أخشى أن يكون الوهم من الرمادي، كما وهم على أبي بكر بن أبي شيبة، ولا أدري ما بليته في هذا الحديث مع أنهم وثقوه.

وقال ابن التركماني: «رواه ابن المبارك عن عبيد الله بإسناده فقال فيه: للفارس سهمين وللراجل سهمًا ذكره صاحب «التمهيد»».

أقول: وهذه معتبة أخرى على ابن التركماني؛ إذ لم يذكر أن صاحب «التمهيد» إنما رواه من طريق الرمادي عن نعيم! والله المستعان. اهـ.

***

ابن سعد

صاحب «الطبقات»

وكاتب الواقدي

(ت٢٣٠هـ)

١- قال الشيخ **المعلمي** في ترجمة أبي إسحاق الفزاري من «التنكيل» (١/ ٩٤-٩٥):

«وابن سعد هو محمد بن سعد بن منيع كاتب الواقدي، روى الخطيب في ترجمته أن مصعبًا الزبيري قال لابن معين: «حدثنا ابن سعد الكاتب بكذا وكذا» فقال ابن معين: «كذب» واعتذر الخطيب عن هذه الكلمة وقال: «محمد عندنا من أهل العدالة وحديثه يدل على صدقه...» وقال أبو حاتم: «يصدق».

ووفاة ابن سعد سنة (٢٣٠) فقد أدركه أصحاب الكتب الستة إدراكًا واضحًا، وهو مقيم ببغداد حيث كانوا يترددون، وهو مكثر من الحديث والشيوخ، وعنده فوائد كثيرة، ومع ذلك لم يخرجوا عنه شيئًا، إلا أن أبا داود روى عن أحمد بن عبيد - وستأتي ترجمته - عن ابن سعد، عن أبي الوليد الطيالسي، أنه قال: «يقولون: قبيصة ابن وقاص له صحبة» وهذه الحكاية ليست بحديث ولا أثر، ولا ترفع حكمًا ولا تضعه.

والأستاذ -يعني الكوثري- كثيرًا ما يتشبث في التليين بعدم إخراج أصحاب الكتب الستة للرجل مع ظهور العذر كما تقدم في ترجمة إبراهيم بن شماس، فأما ابن سعد فلا مظنة للعذر، إلا أنهم رغبوا عنه.

وأظن الأستاذ أوَّل من منح ابن سعد لقب: «الإمام» ولم يقتصر عليه بل قال: «الإمام الكبير» وتغاضى الأستاذ عن قول ابن سعد في أبي حنيفة؛ فإنه ذكره في موضعين من «الطبقات» (٦/ ٢٥٦)، و(٧/ ٦٧ قسم ٢) وقال في كلا الموضعين: «وكان ضعيفًا في الحديث» ولم يقرن هذه الكلمة بشيء مما قرن به كلمته في أبي إسحاق فلم يقل: «ثقة»، ولا «فاضل»، ولا «صاحب سنة»!

ومع ذلك فليس ابن سعد في معرفة الحديث ونقده ومعرفة رجاله في حَدٍّ أن يقبل منه تليين من ثبّته غيره، على أنه في أكثر كلامه إنما يتابع شيخه الواقدي، والواقدي تالف.

● وفي «مقدمة الفتح» في ترجمة «عبد الرحمن بن شريح»:

«شذَّ ابن سعد فقال: منكر الحديث، ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا؛ فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد».

● وفيها في ترجمة «محارب بن دثار»:

«قال ابن سعد: لا يحتجون به. قلت: بل احتج به الأئمة كلهم... ولكن ابن سعد يقلد الواقدي».

● وفيها في ترجمة «نافع بن عمر الجمحي»:

«قد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر؛ لاعتماده على الواقدي». اهـ.

٢- وقال الشيخ في «الفوائد» (ص٦٩):

«لا اعتداد بتوثيق ابن سعد إذا خالف؛ فإن مادته من الواقدي، كما قاله ابن حجر في تراجم: عبد الرحمن بن شريح، ومحارب بن دثار، ونافع بن عمر الجمحي من مقدمة الفتح، والواقدي لا يحتج به». اهـ.

٣- وقال بنحو ذلك في «الفوائد» أيضًا (ص٣٥٥).

٤- وقال في «التنكيل» (١/ ٣١٦):

«أبو داود أثبت من عدد مثل ابن سعد». اهـ.

***

ابن شاهين

(ت٣٨٥هـ)

يشتمل ذلك هنا على:

عدم الاعتداد بما يحكيه في «الثقات» عمَّن لم يدركه:

١- قال ابن شاهين في «ثقاته»:

«قال عثمان بن أبي شيبة: الحسن بن الربيع صدوق وليس بحجة».

فقال الشيخ **المعلمي** في ترجمة الحسن من «التنكيل» رقم (٧٥):

«هذه الحكاية منقطعة؛ لأن ابن شاهين إنما ولد بعد وفاة عثمان بنحو ستين سنة، ولا نعلمه التزم الصحة فيما يحكيه في «ثقاته» عمن لم يدركه». اهـ.

وانظر ترجمة الحسن من قسم التراجم من هذا الكتاب رقم (١٨١).

٢- وضعَّف الشيخ **المعلمي** الخليل بن مرة الضبعي في «الفوائد» (ص٤٠١). وقال (ص٣٠٤):

«صالح متعبد فمن ثَمَّ أثنى بعضهم عليه، فأما في الحديث، فقد قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أيضًا: «فيه نظر» وهاتان من أشد صيغ الجرح عند البخاري. وقال أبو الوليد الطيالسي: «ضال مضل». اهـ كلام **المعلمي**.

وعَلَّقْتُ أنا في هذا الموضع من قسم التراجم من هذا الكتاب رقم (٢٥٤) بقولي:

«وقال ابن معين والنسائي: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح، بابة بكر بن خنيس وإسماعيل بن رافع.

وقال أبو زرعة: شيخ صالح.

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «منكر الحديث عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل».

وقال ابن عدي - وذكر له جملة من المناكير: للخليل أحاديث غرائب، وقد حدث عنه الليث وأهل الفضل، ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا قد جاوز الحدَّ، وهو في جملة من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث.

وأغرب ابن شاهين، فقال في «ثقاته»[1]: «الخليل بن مرة ثقة، قال أحمد بن صالح: ما رأيت أحدًا يتكلم فيه، ورأيت أحاديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحًا، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملا، ولم أر أحدًا تركه وهو ثقة».

فَبَيْن ابن شاهين وأحمد بن صالح مفاوز، فلا يُدرى من أين أخذ هذا النقل؟ وهو خلاف ما سبق نقله عن الأئمة.

قول بعض أهل العلم في ابن شاهين:

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٦٥):

«عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن ازداذ بن سراج بن عبد الرحمن أبو حفص الواعظ المعروف بابن شاهين.

كان ثقة أمينا...

وسمعت محمد بن عمر الداودي يقول: كان ابن شاهين شيخا ثقة يشبه الشيوخ، إلا أنه كان لَحَّانًا، وكان أيضًا لا يعرف من الفقه لا قليلا ولا كثيرا، وكان إذا ذُكر له مذاهب الفقهاء كالشافعي وغيره، يقول: أنا محمدي المذهب، ورأيته يوما اجتمع مع أبي الحسن الدارقطني، فلم ينبس أبو حفص بكلمةٍ هيبةً وخوفًا أن يخطئ بحضرة أبي الحسن.

---

(١) رقم (٣٣٣).

قال الداودي: وقال لي الدارقطني يوما: ما أعمى قلب ابن شاهين! حمل إليَّ كتابَه الذي صنفه في التفسير، وسألني أن أصلح ما أجد فيه من الخطأ، فرأيته قد نقل تفسير أبي الجارود وفرقه في الكتاب، وجعله عن أبي الجارود عن زياد بن المنذر، وإنما هو عن أبي الجارود وزياد بن المنذر.

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عمر بن يزداذ - إمام جامع الكرخ بها - قال: قال لي أبو بكر البقال: كان ابن شاهين يسألني عن كلام الدارقطني على الأحاديث، فأخبره، فيعلقه، ثم يذكره بعد ذلك في أثناء تصانيفه.

قال لي ابن يزداذ: وكان ابن شاهين عند ابن البقال ضعيفا.

وذكر ابن البقال عنه، أنه قال: رجعت من بعض سفري، فوجدت كتبي قد ذهبت، فكتبت من حفظي عشرين ألف حديث، أو قال ثلاثين ألف حديث استدراكا مما ذهب.

وحدثنا البرقاني قال: قال ابن شاهين: جميع ما خرجته وصنفته من حديثي لم أعارضه بالأصول -يعني ثقة بنفسه فيما ينقله- قال البرقاني: فلذلك لم أستكثر منه زهدا فيه.

حدثني علي بن محمد بن نصر الدينوري، قال: سمعت حمزة بن يوسف السهمي يقول: سمعت الدارقطني يقول: أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين يلج[1] على الخطأ، وهو ثقة.

وقال الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٣٤) بعد أن أورد معظم ترجمته من «تاريخ بغداد»: «ما كان الرجل بالبارع في غوامض الصنعة، ولكنه راوية الإسلام». اهـ.

---

(١) كذا في التاريخ بالجيم، وفي سؤالات السهمي رقم (٣٤٤) بالحاء، وعزاه للنسختين من السؤالات، ومثله في «سير النبلاء» (١٦/ ٤٣٣).

ابن يـونس

صاحب «تـاريخ علماء مصر»

(ت٣٤٧هـ)

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٧٨):

«الإمام الحافظ المتقن أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد ابن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري...

ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير بالرجال فهم متيقظ...

وقد اختصرتُ «تاريخه»، وعَلَّقْتُ منه غرائب.. اهـ.

ترجيح قوله في المصريين على غيره:

قال **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٧٦):

«ابن جَزْء قيل في وفاته سنة ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨ وأرجحها الثاني؛ لأنه قول ابن يونس؛ لأنه مؤرخ مصر». اهـ.

***

أبو الشيخ الأصبهاني

(ت٣٦٩هـ)

١- قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ٢٥٧):

«حافظ ثقة جبل». اهـ.

٢- وقال عن كتابه «العظمة» في «الأنوار» (ص١١٦):

«كتاب العظمة تكثر فيه الرواية عن الكذابين والساقطين والمجاهيل». اهـ.

٣- وقال في ترجمته من «التنكيل» (١/ ٣٠٨):

«أما ما في كتبه من الأخبار الواهية، فهو كغيره من حفاظ عصره وغيرهم. قال ابن حجر في» لسان الميزان «(٣/ ٧٥) في ترجمة الطبراني: «عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالأفراد مع ما فيها من النكارة الشديدة والموضوعات... وهذا أمر لا يختص به الطبراني... بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلم جرا إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته».

وقد مرَّ النظر في ذلك في ترجمة أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني». اهـ.

٤- وقال في طليعة «التنكيل» (ص٤٠):

«وأبو الشيخ... التزم في كتابه - يعني طبقات الأصبهانيين - النصّ على الغرائب، حتى قال في ترجمة الحافظ الجليل أبي مسعود أحمد بن الفرات:» وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير». اهـ.

٥- وقال في ترجمة موسى بن المساور الضبي من «التنكيل» (١/ ٤٨٥):

«قال أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين»: «روى عن سفيان بن عيينة وعبيد الله بن معاذ ووكيع والناس، وكان خيرًا فاضلا، ترك ما ورثه من أبيه

لإخوته ولم يأخذ منه شيئًا؛ لأن أباه كان يتولى للسلطان...» ونحو ذلك في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم.

وبهذا يثبت أن الرجل عدل صدوق، ويبقى النظر في ضبطه، وسكوت هذين الحافظين وغيرهما من حفاظ أصبهان وغيرهم عن الكلام في روايته يدل أنه لم يكن به بأس». اهـ.

***

السُّلَمي

(ت٤١٢هـ)

هو محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن النيسابوري الصوفي.

١- قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٠٠):

«تكلموا فيه حتى رموه بوضع الحديث».

٢- وبنحوه في «الأنوار الكاشفة» (ص١١٧).

٣- وقال في «التنكيل» أيضًا (١/ ٣٧٩):

«أراهم يحتملون حكاياته عن الدارقطني، مع أنه على يديّ عَدْلٍ».

٤- وقال فيه أيضًا (١/ ٥٠٣): «ذُكرتْ ترجمته في «المنتظم» (٨/ ٦) وفيها قول محمد ابن يوسف القطان: «كان أبو عبد الرحمن غير ثقة، ولم يكن سمع من الأصم إلا شيئًا يسيرًا، فلما مات الحاكم أبو عبد الله بن البيع حدث عن الأصم بـ» تاريخ يحيى بن معين «وبأشياء كثيرة سواها، وكان يضع للصوفية الأحاديث»[1]. اهـ كلام **المعلمي**.

قول بعض أهل العلم في السلمي:

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤٨):

«كان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سننا وتفسيرا وتاريخا».

وقال الذهبي في «سير النبلاء» (١٧/ ٢٤٧):

---

(١) قول القطان هذا قد أخذه عنه الخطيب، وذكره في تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٨) بلفظ: وقال لي محمد بن يوسف القطان، وأعقبه الخطيب بقوله: «قَدْر أبي عبدالرحمن عند أهل بلده جليل، ومحله في طائفته كبير، وقد كان مع ذلك صاحب حديث مجودًا، جمع شيوخًا وتراجم وأبوابًا». وكان قد قال في صَدْر ترجمته: «كان ذا عناية بأخبار الصوفية، وصنف لهم سننًا وتفسيرًا وتاريخًا»، كما سيأتي.

«ما هو بالقوي في الحديث[(١)]»،... وله سؤالات للدارقطني عن أحوالِ المشايخِ الرواةِ سؤال عارف، وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي «حقائق تفسيره» أشياء لا تسوغ أصلا، عدها بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدها بعضهم عرفانا وحقيقة، نعوذ بالله من الضلال، ومن الكلام بهوى؛ فإن الخير كل الخير في متابعة السنة، والتمسك بهدي الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

... وقيل بلغت تآليف السلمي ألف جزء، و«حقائقه» قرمطة، وما أظنه يتعمد الكذب، بلى يروي عن محمد بن عبد الله الرازي الصوفي أباطيل، وعن غيره.

قال الإمام تقي الدين ابن الصلاح في «فتاويه»: وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر: أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي «حقائق التفسير»، فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر.

قلت: واغوثاه! واغربتاه!». اهـ.

وفي «الميزان» (٧٤١٩): «تكلموا فيه، وليس بعمدة... وعُني بالحديث ورجاله ... وفي القلب مما يتفرد به[(٢)]». اهـ.

---

(١) وقال في «تذكرة الحفاظ» (ص١٠٤٦): «ضعيف... ألَّف «حقائق التفسير»، فأتى فيه بمصائب، وتأويلات الباطنية، نسأل الله العافية.

ثم قال: قد سألَ أبا الحسن الدارقطني عن خَلْقٍ من الرجال سؤال عارف بهذا الشأن. اهـ.

(٢) هل عنى بذلك تفرده بحديث أو حكاية، أم عنى كل تفرد ليشمل نقله أقوال الجرح والتعديل مثلا؟

قال أبو أنس:

على الرغم مما قيل في السلمي، فقد أكثر المصنفون في الرجال من نقل سؤالاته للدارقطني، وسبق قولُ الذهبي:

«وللسلمي سؤالات للدارقطني عن أحوالِ المشايخِ الرواةِ سؤال عارفٍ -يعني بهذا الشأن».

فلم أجد الذهبيَّ أو أحدًا من الحفاظ اتَّهَمَهُ في نقله عن الدارقطني، ورواة السؤالات عن الدارقطني كثير، ولم أقف على من ذكر أنه يخالفهم أو ينفرد عنهم بما يدل الحال على وهمه، ولذا فقد لَخَّصَ **المعلمي** هذا الأمر فقال:

«أراهم يحتملون حكاياته عن الدارقطني، مع أنه على يديّ عَدْلٍ».

***

ابن طاهر

(ت٥٠٧هـ)

يشتمل ذلك هنا على:

وُلُوعِه بالجمال، وتعلقه به، وتسمُّحِه فيه، وأثرِ ذلك في حكايته عن الخطيب ما فيه غضٌّ منه.

قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٣٢):

«وأما ابن طاهر وما أدراك ما ابن طاهر؟... يقول ابن الجوزي في ترجمة ابن طاهر من «المنتظم» (٩/ ١٧٨):

«... فمن أثنى عليه فلأجل حفظه للحديث، وإلا فالجرح أولى به، ذكره أبو سعد بن السمعاني وانتصر له بغير حجة بعد أن قال: سألت شيخنا إسماعيل بن أحمد الطلحي عن محمد بن طاهر، فأساء الثناء عليه، وكان سيئ الرأي فيه، وقال: سمعت أبا الفضل محمد بن ناصر يقول: محمد بن طاهر لا يحتج به، صنف كتابًا في جواز النظر إلى المرد، وأورد فيه حكاية عن يحيى بن معين قال: رأيت جارية بمصر مليحة صلى الله عليها، فقيل له: تصلي عليها؟ فقال: صلى الله عليها وعلى كل مليح، ثم قال: كان يذهب مذهب الإباحة.

قال ابن السمعاني: وذكره أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الدقاق الحافظ، فأساء الثناء عليه جدًّا، ونسبه إلى أشياء، ثم انتصر له ابن السمعاني، فقال: لعله قد تاب.

فواعجبًا ممن سيره قبيحة، فيترك الذم لصاحبها لجواز أن يكون قد تاب، ما أبله هذا المنتصر!.

ويدل على صحة ما قاله ابن ناصر من أنه كان يذهب مذهب الإباحة ما أنبأنا به أبو المعمر المبارك بن أحمد الأنصاري، قال: أنشدنا أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي لنفسه:

دع التصوف والزهد الذي اشتغلت ... به جوارح أقوام من الناس

وعج على دير داريا فإن به ... الرهبان ما بين قسيس وشماس

فاشرب معتقة من كف كافرة ... تسقيك خمرين من لحظ ومن كاس

ثم استمع رنة الأوتار من رشأ ... مهفهف لحظه أمضى من الماس

وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٣٧)، وذب عنه قال:

«الرجل مسلم مُعَظِّمٌ للآثار، وإنما كان يرى إباحة السماع [يعني سماع الغناء والملاهي] لا الإباحة المطلقة... معلوم جواز النظر إلى الملاح عند الظاهرية فهو منهم»، وذكر ثناء جماعة عليه، وله ترجمة في «لسان الميزان».

والمقصود أن ابن طاهر كان له ولوع بالجمال، وتعلق به، وتسَمُّح فيه، وإن لم يُخرجه إن شاء الله تعالى إلى ما يوجب الفسق، وإنما ذكرته هنا لأن له أثرًا على حكايته الآتية، كما سترى.

في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٣١٨):

«قال ابن طاهر في «المنثور» أخبرنا مكي الرملي [صوابه الرميلي] قال: كان سبب خروج الخطيب من دمشق أنه كان يختلف إليه صبي مليح، فتكلم فيه الناس، وكان أمير البلد رافضيا متعصبًا، فجعل ذلك سببًا للفتك بالخطيب، فأمر صاحب شرطته أن يأخذ الخطيب بالليل ويقتله، وكان سنيا، فقصده تلك الليلة في جماعته فأخذه، وقال له بما أمر به، ثم قال: لا أجد لك حيلة إلا أنك تفر منَّا، وتهجم دار الشريف ابن أبي الحسن العلوي... ففعل ذلك، فأرسل الأمير إلى الشريف أن يبعث به، فقال

له: أيها الأمير... ليس في قتله مصلحة... أرى أن تخرجه من بلدك، فأمر بإخراجه، فذهب إلى صور، وأقام بها مدة».

وذكر ياقوت في «معجم الأدباء» (٤/ ٣٤) عن ابن طاهر نحو ذلك، وفيه: «... كان يختلف إليه صبي مليح الوجه قد سماه مكي، وأنا نكبت عن ذكره».

أجاب الشيخ **المعلمي** عن تلك القصة التي أوردها ابن طاهر بأمورٍ، وبيَّن أن مكي الرميلي هذا حافظ فاضل شافعي من تلامذة الخطيب المعظمين له، إلى أن قال:

«طَهَّر اللَّهُ ابنَ طاهر من اختلاق الكذب، ولكن لا مانع أن يسمع حكايةً لها علاقةٌ ما بالجمال الذي كان مولعًا به متسمحًا في شأنه، فتصطبغ في نفسه صبغة تناسب هواه، فيحكيها بتلك الصبغة على وجه الرواية بالمعنى.

فعسى أن يكون بعض أعداء الخطيب في دمشق لما سعوا به إلى ذاك الأمير الرافضي على ما تقدم عن ابن عساكر توقف؛ لأن أكثر أهل الشام أهل سُنَّة، ويخشى أن يعلموا أنه تعرض للخطيب لأجل المذهب، ففكر أولئك السعاة في حيلة، فرأوا في طلبة العلم الذين كانوا يختلفون إلى الخطيب فتى صبيحًا، فتكلموا بين الناس بأن في اختلاف مثله إلى الخطيب ريبة، وربما اختلقوا ما يوقع الريبة عند بعض الناس، ثم قالوا للأمير: تأخذ الخطيب على أنك أخذته بهذه التهمة التي قد تحدث بها الناس.

فإذا كانت الواقعة هكذا فهي معقولة، فقد يقع مثلها لأفضل الناس، ويخبر بوقوعها له أعقل الناس وأحزمهم إذا كان يعلم أن معرفتهم بحاله تحجزهم عن أن يتخرصوا منها ما يكره، ويحكي وقوعها لأستاذه أبر الناس وأوفاهم، لكن ابن طاهر لما سمعها اصطبغت في فهمه ثم في حفظه، ثم في عبارته بميله وهواه ورأيه الذي أَلِف فيه، ويؤيد هذا أن الرميلي لما حكى القصة سمَّى ذاك الفتى، ولم ير في ذكر اسمه غضاضة عليه، فلما حكاها ابن طاهر، لم يسمه بل قال: «قد سماه مكي وأنا نكبت عن ذكره؛ لأن لونها عند ابن طاهر غير لونها عند مكي، ولم يحتج ابن طاهر إلى تسميته كما

احتاج إلى ذكر وقوع القصة للخطيب لتكون شاهدًا لابن طاهر على ما يميل إليه، كما استشهد بما حكاه عن ابن معين من قصة الجارية». اهـ. كلام **المعلمي**.

قول بعض الأئمة في ابن طاهر:

قال الذهبي في «السير» (١٩/ ٣٦١):

«... كتب ما لا يوصف كثرة بخطه السريع، القوي الرفيع، وصنف وجمع، وبرع في هذا الشأن، وعُني به أتم عناية، وغيره أكثر إتقانا وتحريا منه... قال أبو القاسم بن عساكر: سمعت إسماعيل بن محمد الحافظ يقول: أحفظ من رأيت محمد بن طاهر.

وقال أبو زكريا يحيى بن منده: كان ابنُ طاهر أحدَ الحفاظ، حسنَ الاعتقاد، جميلَ الطريقة، صدوقا، عالما بالصحيح والسقيم، كثيرَ التصانيف، لازما للأثر.

قال أبو سعد السمعاني: سألت الفقيه أبا الحسن الكرجي عن ابن طاهر، فقال: ما كان على وجه الأرض له نظير، وكان داودي المذهب...

... وقد ذكره الدقاق في رسالته، فَحَطَّ عليه، فقال: كان صوفيا ملامتيا، سكن الري، ثم همذان، له كتاب «صفوة التصوف»، وله أدنى معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم وغيرهما.

قلت: يا ذا الرجل أقصر؟ فابن طاهر أحفظ منك بكثير.

ثم قال: وذُكِرَ لي عنه الإباحة.

قلت: ما تعني بالإباحة؟

إن أردت بها الإباحة المطلقة، فحاشا ابن طاهر، هو واللَّه مسلم أَثَرِيٌّ، معظمٌ لحرمات الدين، وإن أخطأ أو شذ.

وإن عنيت إباحة خاصة؛ كإباحة السماع، وإباحة النظر إلى المرد، فهذه معصية، وقول للظاهرية بإباحتها مرجوح.

قال ابن ناصر: محمد بن طاهر لا يحتج به؛ صنف في جواز النظر إلى المرد، وكان يذهب مذهب الإباحة.

قال أبو سعد السمعاني: سألت إسماعيل بن محمد الحافظ عن ابن طاهر، فتوقف، ثم أساء الثناء عليه، وسمعت أبا القاسم بن عساكر يقول: جمع ابن طاهر أطراف «الصحيحين»، و«أبي داود»، و«أبي عيسى»، و«النسائي»، و«ابن ماجه»، فأخطأ في مواضع خطأ فاحشا.

وقال الذهبي في «الميزان» (٧٧١٠):

«ليس بالقوي؛ فإنه له أوهام كثيرة في تآليفه... وله انحراف عن السنة إلى تصوف غير مرضي، وهو في نفسه صدوق، لم يُتهم، وله حفظ ورحلة واسعة». اهـ.

***

رزين بن معاوية العبدري

أبو الحسن الأندلسي السَّرَقُسْطِيّ

(ت٥٢٥ أو ٥٣٥هـ)

قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٤٩):

«ولقد أدخل -يعني رزين- في كتابه الذي جمع فيه بين دواوين الإسلام بلايا وموضوعات لا تعرف، ولا يُدرى مِنْ أين جاء بها، وذلك خيانة للمسلمين، وقد أخطأ ابن الأثير خطأً بينًا بذكر ما زاده رزين في «جامع الأصول»، ولم ينبه على عدم صحته في نفسه إلا نادرًا، كقوله بعد ذكر هذه الصلاة - يعني: صلاة الرغائب- ما لفظه:

«هذا الحديث مما وجدته في كتاب رزين، ولم أجده في واحدٍ من الكتب الستة، والحديث مطعون فيه».

فعلق الشيخ **المعلمي** هاهنا بقوله:

«رزين معروف وكتابه مشهور، ولم أقف عليه ولا على طريقته وشرطه فيه، غير أنه سماه فيما ذكر صاحب «كشف الظنون»[(١)]: تجريد الصحاح الستة هي: الموطأ، والصحيحان، وسنن أبي داود، والنسائي، والترمذي.

ويظهر من «خطبة جامع الأصول»[(٢)] لابن الأثير أن رزينًا لم يلتزم نسبة الأحاديث إلى تلك الكتب، بل يسوق الحديث الذي هو فيها كلها والحديث الذي في واحد منها كـ «جامع الترمذي» مُغْفِلا النسبة في كل منها، فعلى هذا لا يستفاد من كتابه في الحديث، إلا أنه في تلك الكتب أو بعضها، ومع ذلك زاد أحاديث ليست فيها ولا في واحد منها.

فإذا كان الواقع هكذا ومع ذلك لم ينبه في خطبة كتابه أو خاتمته على هذه الزيادات فقد أساء، ومع ذلك فالخطب سهل؛ فإن أحاديث غير الصحيحين من تلك الكتب ليست كلها صحاحًا. فصنيع رزين - وإنْ أَوْهَمَ في تلك الزيادات أنها في بعض تلك

(١) (١/ ٣٤٥).

(٢) (١/ ٤٨).

الكتب، فلم يوهم أنه صحيح ولا حسن، وأحسب الأحاديث التي زادها كانت وقعت له بأسانيده؛ فإنها أحاديث معروفة في الجملة؛ ومنها: حديث صلاة الرغائب، فإنه مختصر الخبر المتقدم[(١)]، والخبر المتقدم حدث به علي بن عبد الله بن جهضم المتوفى سنة (٤١٤)، وكان ابن جهضم شيخا لحرم مكة، وإماما به، وجاء بعده رزين، فإن وفاته سنة (٥٣٥) وكان بمكة. فالظاهر أنه وقع له الحديث بسنده إلى ابن جهضم، ولم يكن رزين من أهل النقد فلم يعرف حال الحديث.

ورزين لم يُذْكَرْ في «الميزان»، ولا فيما استدرك عليه، وذكره الذهبي عند ذكر المتوفين سنة (٥٣٥) في «تذكرة الحفاظ»[(٢)]، وذلك في ترجمة إسماعيل التيمي قال: «والمحدث أبو الحسن رزين... مؤلف «جامع الصحاح»، جاور بمكة وسمع عن الطبري وابن أبي ذر»[(٣)].

وذكره الفاسي في «العقد الثمين»[(٤)]، فقال: «إمام المالكية بالحرم» ونقل عن السلفي أنه ذكر رزينًا فقال: «شيخ علام لكنه نازل الإسناد»، وذكر أنه توفي سنة (٥٢٥) وله ترجمة في «الديباج المذهب» (ص١٨٨)[(٥)]، وذكر الفاسي وصاحب «الديباج» أن كتابه جمع فيه بين الصحاح الخمسة والموطأ، وفي «الديباج»: توفي بمكة سنة خمس وعشرين، وقيل: خمس وثلاثين وخمسمائة»[(٦)]. اهـ.

---

(١) خبر: رجب شهر الله، وشعبان شهري، ورمضان شهر أمتي.

(٢) (٤/ ١٢٨١).

(٣) وفي «السير» (٢٠/ ٨٦): «وفيها مات الإمام الكبير المحدث أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري السرقسطي المجاور» اهـ.

(٤) (٤/ ٣٩٨).

(٥) (١/ ٣٦٦) طبعة دار التراث.

(٦) وله ترجمة أيضًا في «الصلة» لابن بشكوال (١/ ١٨٦)، وبغية الملتمس للضبي (ص٢٩٣)، وسير النبلاء (٢٠/ ٢٠٤)، والعبر (٢/ ٤٤٧)، وتاريخ الإسلام (الطبقة ٤٠)، ومرآة الجنان (٣/ ٢٦٣)، =

قال أبو أنس:

ترجمه السمعاني في «التحبير» (٢١٤) فقال:

«أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدري المالكي الأندلسي الفقيه السرقسطي، فقيه فاضل من أصحاب مالك... وكان إمام المالكية بحرم الله تعالى، والمصلي بهم إماما في المسجد الجامع، سمع الفقيه أبا الحسن علي بن عبد الله الصقلي، وأبا العباس أحمد بن الشاطبي، وغيرهما، كتب إلي الإجازة بجميع مسموعاته من مكة حرسها الله». اهـ.

وترجمه الذهبي في «السير» (٢٠/ ٢٠٤) فقال:

«رزين بن معاوية بن عمار الإمام المحدث الشهير أبو الحسن العبدري الأندلسي السرقسطي صاحب كتاب «تجريد الصحاح».

جاور بمكة دهرا، وسمع بها: «صحيح البخاري» من عيسى بن أبي ذر، و«صحيح مسلم» من أبي عبد الله الطبري.

أدخل كتابه زياداتٍ واهيةً، لو تنزه عنها لأجاد. اهـ.

***

والنجوم الزاهرة (٥/ ٢٦٧)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠٦)، وروضات الجنات للموسوي (٣/ رقم ٣٠٣)، و«الرسالة المستطرفة» (١٣٠)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٣٣)، وتاريخ الأدب العربي (٦/ ٢٦٦)، وهدية العارفين (١/ ٣٦٧)، ومعجم المؤلفين (٤/ ١٥٥).

قلت: له كتاب آخر في «أخبار مكة»، ذكره السلفي، لكن قال الفاسي: قد رأيته، وهو ملخص من كتاب الأزرقي.

النـــووي

(ت٦٧٦هـ) على المشهور

في «الفوائد» (ص٢٢٥) حديث أبي هريرة:

«مَنْ حَدَّث حديثًا فَعُطس عنده فهو حق».

لا يعرف إلا من طريق بقية بن الوليد، عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن أبي هريرة مرفوعا. وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عنه كما في «العلل» (٢٥٥٢) فقال: «هذا حديث كذب». اهـ.

وقد ذكره ابن عدي وعنه الذهبي في ترجمة شيخ بقية هذا.

وله إسناد آخر ضعيف أخرجه الطبراني عن أنس.

وفي «كشف الخفاء» (٢/ ٣٢١):

«رواه أبو يعلى عن أبي هريرة رفعه. وأخرجه الطبراني والدارقطني في «الأفراد» والبيهقي وقال: منكر. وقال غيره: باطل، ولو كان سنده مثل الشمس. لكن قال النووي في «فتاويه»: له أصل أصيل انتهى. وقال في «الدرر» تبعا للزركشي: حسنه النووي. وأخطأ من قال: إن الحديث باطل انتهى.

نَقَدَ الشيخ **المعلمي** إسناديه. وقال في الأول: منكر جدًّا سندا ومتنا وضعف الثاني. وعلَّقَ على تحسين النووي لحديث أبي هريرة بقوله:

«بنى النووي على أن كل إسناده ثقات متقنون، وقد علمتَ أن شيخ بقية[1] ليس كذلك، بل هو هالك، والذين استنكروا الخبر من الأئمة أعلمُ بالحديث وبرواته من النووي». اهـ.

* * *

(١) هو معاوية بن يحيى، وانظر: الترجمة رقم (٧٤٨) من قسم التراجم من هذا الكتاب.

ابن تيمية

(ت٧٢٨هـ)

* قال الشيخ **المعلمي** في «الأنوار الكاشفة» (ص١٢٧).

«يورد الأحاديث في مؤلفاته من حفظه». اهـ.

قال أبو أنس:

في «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» لابن عبد الهادي (١/ ٤٢):

«وللشيخ: من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط، ولا أعلم أحدا من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريبا من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثير منها صنفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب». اهـ.

قلت:

هذا مفاده لمن يطالع كتب شيخ الإسلام إذا أراد اعتماد لفظ ما، أو أراد أن يعزو حديثا إلى مصادره من كتب السنة أن يراجع ما ذكره شيخ الإسلام في مصادره التي أحال عليها؛ خشيةَ وقوع فرقٍ ما بين اللفظين أو بين السياقين ربما ترتب عليه أمرٌ ذو بال، والله تعالى أعلم.

* * *

ابن السبكي

صاحب «طبقات الشافعية الكبرى»

(ت٧٧١هـ)

هو تاج الدين قاضي القضاة أبو النصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام الأنصاري السبكي الشافعي.

قال الشيخ **المعلمي** في «التنكيل» (١/ ١٢٧):

«... لِغُلُوِّهِ شديدُ العُقوق لأستاذه الذهبي». اهـ.

قال أبو أنس:

أسرد هنا ما يتعلق بهذه القضية، مما لخصه الدكتور/ بشار عواد في ترجمته للذهبي في مقدمة «سير أعلام النبلاء» (ص ١٢٨) قال:

«... وقد عرفنا من حياة الذهبي أنه رافق الحنابلة، وتأثر بشيخه ابن تيمية، لاسيما في العقائد، فكان شافعي الفروع، حنبلي الأصول، ولذلك عني عند النقد بإيراد العقائد على طريقة أهل الحديث، وعَدَّها جزءا منه كما بيَّنَّا قبل قليل، ووجدنا في البيئة الدمشقية في الوقت نفسه من يتعصب للأشاعرة غاية التعصب.

وبسبب العقائد انْتُقِدَ الذهبيُّ مِنْ بعض معاصريه، لاسيما تلميذه تاج الدين عبد الوهاب السبكي[(١)] (٧٢٨ - ٧٧١) في غير موضع من كتابه «طبقات الشافعية الكبرى»[(٢)] وفي كتابه الآخر «معيد النعم»[(٣)]، فقال في ترجمته من «الطبقات»:

«وكان شيخنا - والحق أحق ما قيل، والصدق أولى ما آثره ذو السبيل - شديدَ الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الازدراء بأهل السنة الذين إذا حضروا كان أبو الحسن

---

(١) اتصل السبكي بالذهبي سنة ٧٣٩ هـ.، ولم يبلغ آنذاك اثني عشر عاما، ولازمه، فكان يذهب إليه في كل يوم مرتين، وقد ترجم له الذهبي في «معجمه المختص» انظر مقدمة «طبقات الشافعية».

(٢) انظر مثلا ٢/ ١٣ فما بعد، ٣/ ٢٩٩، ٣٥٢ - ٣٥٣، ٣٥٦، ٤/ ٣٣، ١٣٣، ١٤٧، ٩/ ١٠٣ - ١٠٤، وغيرها.

(٣) «معيد النعم» (ص ٧٤، ٧٧).

الأشعري فيهم مقدم القافلة، فلذلك لا ينصفهم في التراجم، ولا يصفهم بخير إلا وقد رغم منه أنف الراغم.

صنف «التاريخ الكبير»، وما أحسنه لولا تعصب فيه، وأكمله لولا نقص فيه، وأي نقص يعتريه»[(١)].

وقال في ترجمة: أحمد بن صالح المصري من «الطبقات» أيضًا:

«وأما تاريخ شيخنا الذهبي غفر الله له، فإنه على حسنه وجمعه مشحون بالتعصب المفرط لا واخذه الله، فلقد أكثر الوقيعة في أهل الدين؛ أعني الفقراء الذين هم صفوة الخلق، واستطال بلسانه على أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط على الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسمة، هذا وهو الحافظ المِدْرَه، والإمام المبجل، فما ظنك بعوام المؤرخين»[(٢)].

وذكر في موضع آخر أنه نقل من خط صلاح الدين خليل بن كيلكلدي العلائي (٦٩٤ - ٧٦١) وهو من تلاميذ الذهبي والمتصلين به، أنه قال ما نصه:

«الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي، لا أشك في دينه وورعه وتحريه فيما يقوله الناس، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات، ومنافرة التأويل، والغفلة عن التنزيه، حتى أثَّرَ ذلك في طبعه انحرافا شديدا عن أهل التنزيه، وميلا قويا إلى أهل الإثبات، فإذا ترجم لواحدٍ منهم يُطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه، ويتغافل عن غلطاته، ويتأول له ما أمكن، وإذا ذكر أحدا من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزالي ونحوهما، لا يبالغ في وصفه، ويُكثر من قول من طعن فيه، ويُعيد ذلك ويُبديه، ويعتقده دينا، وهو لا يشعر، ويُعْرِضُ عن محاسنهم الطافحة، فلا يستوعبها، وإذا ظفر لأحدٍ منهم بغلطة ذكرها.

---

(١) (٢/ ٢٢).

(٢) (٩/ ١٠٣-١٠٤).

وكذلك فِعْلُهُ في أهل عصرنا، إذا لم يقدر على أحدٍ منهم بتصريحٍ يقول في ترجمته: واللَّه يُصلحه، ونحو ذلك، وسببه المخالفة في العقائد»[(١)].

ثم ذكر السبكي أن الحال أزيد مما وصف العلائي، ثم قال: «والذي أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله، ولم يكن يستجرئ أن يظهر كتبه التاريخية إلا لمن يغلب على ظنه أنه لا ينقل عنه ما يعاب عليه»[(٢)].

وبالغ السبكي بعد ذلك، فقال: «إن الذهبي متقصد في ذلك، وأنه كان يغضب عند ترجمته لواحد من علماء الحنفية والمالكية والشافعية غضبا شديدا، ثم يقرطم الكلام ويمزقه، ثم هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربما ذكر لفظةً من الذم لو عقل معناها لما نطق بها»[(٣)].

وقد أثارتْ انتقاداتُ السبكي هذه نقاشا بين المؤرخين، فَرَدَّ عليه السخاوي (ت٩٠٢هـ) حيث اتَّهَمَ السبكيَّ بالتعصب الزائد للأشاعرة. ونقل قولَ عز الدين الكناني (ت٨١٩هـ) في السبكي: «هو رجلٌ قليلُ الأدب، عديمُ الإنصاف، جاهلٌ بأهل السنة ورتبهم»[(٤)].

وقال يوسف بن عبد الهادي (ت ٩٠٩ هـ) في «معجم الشافعية»:

«وكلامُه هذا في حَقِّ الذهبيِّ غيرُ مقبول؛ فإن الذهبي كان أجل من أن يقول ما لا حقيقة له... والإنكار عليه أشدُّ من الإنكار على الذهبي، لاسيما وهو شيخه وأستاذه، فما كان ينبغي له أن يفرط فيه هذا الإفراط». اهـ.

---

(١) «الدرر الكامنة» لابن حجر: (٢/ ١٧٩ - ١٨٢).

(٢) نفسه (٢/ ١٣-١٤).

(٣) نفسه (٢/ ١٤).

(٤) «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٤٦٩) فما بعدها.

والحق أن السبكي أشعري جلد متعصب غاية التعصب، ولا أدل على ذلك من شتيمته المقذعة في حقِّ الذهبي في ترجمة أبي الحسن الأشعري من «الطبقات»، فقد سفَّ بها إسفافا كثيرا؛ بسبب عدم قيام الذهبي بترجمته ترجمة طويلة في «تاريخ الإسلام»، ولأنه اكتفى بإحالة القارئ إلى كتاب «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، فعَدّ ذلك نقيصة كبيرة في حق الأشعري...

ولقد أبانت دراستنا لـ «تاريخ الإسلام» أن الذهبي قد وُفِّقَ إلى أن يكون منصفا إلى درجة غير قليلة في نقده لكثير من الناس، وما رأينا عنده تفريقا كبيرا بين علماء المذاهب الأربعة، وما كان يرضى الكلام بغير حق، ولا حتى نقله في بعض الأحيان.

* قال في ترجمة: الحسن بن زياد اللؤلؤي الفقيه الحنفي:

«قد ساق في ترجمة هذا أبو بكر الخطيب أشياء لا ينبغي لي ذكرها». اهـ.

* وقال في ترجمة: ابن الحريري الدمشقي الحنفي (ت ٧٢٨هـ):

«قاضي القضاة، علامة المذهب، ذو العلم والعمل». اهـ.

* وقوله في قاضي الحنفية: شمس الدين الأذرعي (ت ٦٧٣هـ):

«لم يخلف بعده مثله». اهـ.

* وترجم لأبي جعفر الطحاوي ترجمة رائقة، ودلل على سعة معرفته وفضله وعلمه الجمّ.

* وقال في ترجمة: عماد الدين الجابري الحنفي المتوفى سنة (٥٨٤هـ) من «السير»[(١)]: «شيخ الحنفية نعمان الزمان». اهـ.

* وقال في ترجمة المرغيناني الحنفي: «كان من أوعية العلم»[(٢)].

---

(١) (٢١/ ١٧٢).

(٢) نفسه (٢١/ ٢٣٢).

وهذا هو منهجه في معظم الحنفية، لم نره تكلم في أحدهم بسبب المذهب، لا من الشافعية ولا المالكية ولا الحنفية.

ولو قال السبكي: إنه كان يتعصب على الأشاعرة حَسْب لَوَجَد بعضَ الآذان الصاغية، ولبحث له المؤيدون عن بضعة نصوص قد تؤيد رأيه علما أني بحثت في «تاريخ الإسلام» و«سير أعلام النبلاء» وغيرهما، فلم أستطع أن أحصل على مثلٍ يصلح أن يسمى انتقادا لأشعري.

نعم قد نجد بعض تقصير في تراجم قسم من الأشاعرة، وفي هذا المجال صرت أشعر أن سبب قصر بعض تراجم الأشاعرة قد جاء من عدم قيام الذهبي بنقل آراء المخالفين بتوسع حبا منه للعافية، كما في ترجمة أبي الحسن الأشعري الذي لم يأت الذهبي بكلمةِ نقدٍ فيه، مع أن الأشعري قضى القسم الأكبر من حياته معتزليا. ونحن نعرف موقف الذهبي من المعتزلة.

والواقع أن الذهبي ما بخس فضل هذا الرجل إلى درجة أنه عده مجددا في أصول الدين على رأس المائة الرابعة[1].

أما كلام الذهبي في الصوفية، فصحيحٌ ما قاله السبكي، ولكن في النادر منهم، وهذا رأي ارتآه الذهبي، واعتقد فيه وآمن به، فقد ميَّز بين طائفتين منهم:

أولاهما: كانت متمسكة بالدين القويم، متبعة للسنة، احترمهم الذهبي الاحترام كله، بل لبس هو خرقة التصوف من الشيخ ضياء الدين عيسى بن يحيى الأنصاري السبتي عند رحلته إلى مصر، وكان يعتقد ببعض كرامات كبار الزهاد، ويُعنى بإيرادها في كتابه، بل يكثر منها عادة، ويورد بعض أقوالهم وحكاياتهم في الزهد والمحبة فيه.

---

(١) انظر «طبقات» السبكي (٣/ ٢٦).

أما الثانية: فقد عدهم الذهبي مارقين عن الدين، مشعوذين بِهِم مَسٌّ من الجنون ومنهم الأحمدية أتباع الشيخ أحمد الرفاعي، والقلندرية[1]، وشيخُها جمال الدين محمد الساوجي، فقد ذكر تُرَّهاته، وانغشاش الناس به وبحاله الشيطاني ووصف بعض أحوالهم في ترجمة يوسف القميني (ت ٦٥٧ هـ) فقال: «وكان يأوي إلى قمين حمام نور الدين، ولما تُوفي شيَّعَهُ خلقٌ لا يحصون من العامة، وقد بصَّرنا اللَّه تعالى وله الحمد وعرفنا هذا النموذج... فقد عم البلاء في الخلق بهذا الضرب... ومن هذه الأحوال الشيطانية التي تضل العامة: أكل الحيات ودخول النار، والمشي في الهواء ممن يتعانى المعاصي، ويخل بالواجبات... وقد يجيء الجاهل، فيقول: اسكت، لا تتكلم في أولياء اللَّه ولم يشعر أنه هو الذي تكلم في أولياء اللَّه وأهانهم إذ أدخل فيهم هؤلاء الأوباش المجانين أولياء الشيطان».

ولم يكن الذهبي متعصبا للحنابلة بالمعنى الذي صوره السبكي، فالرجل كان محدثا يحب أهل الحديث ويحترمهم، إلا أن هذا لم يمنعه من تناول مساوئ بعضهم؛ فقد نقل عن الإمام ابن خزيمة في ترجمة الطبري المؤرخ قوله: «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة»، ثم قال الذهبي معقبا: «كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في اللَّه لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهلٍ وحاسدٍ وملحدٍ».

وقال في ترجمة: عبد الساتر بن عبد الحميد، تقي الدين، الحنبلي، المتوفى سنة ٦٧٩: «ومهر في المذهب... وقلَّ من سمع منه؛ لأنه كان فيه زعارة. وكان فيه غلو في السنة ومنابذة للمتكلمين، ومبالغة في اتباع النصوص... وهو فكان حنبليا خشنا، متحرقا على الأشعري... كثير الدعاوى قليل العلم».

---

(١) القلندرية: المحلقون أي الذي يحلقون رءوسهم ولحاهم.

ومع ما كان للذهبي من إعجابٍ بشيخه ابن تيمية، فإنه أخذ عليه: «تغليظه، وفظاظته، وفجاجة عبارته، وتوبيخه الأليم المبكي المنكي المثير النفوس»... وقد رأى في بعض فتاويه انفرادا عن الأمة. قال: «وقد انفرد بفتاوى نِيلَ من عِرضه لأجلها، وهي مغمورةٌ في بحر علمه، فاللَّه تعالى يسامحه، ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وكُلُّ أحدٍ من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك فكان ماذا؟»[(١)].

وقد بلغ حرص الذهبي في النقد وشدة تحريه: أنه تكلم في ابنه أبي هريرة عبد الرحمن، فقال: «إنه حفظ القرآن، ثم تشاغل عنه حتى نسيه»[(٢)].

ولست هنا في حال دفاع عن الرجل فكتاباته خير مدافع عنه، وهي الحَكَمُ في تقويمه ولكنني أقول: إن تحقيق كثيرٍ من الإنصاف -وإن لم يكن كله- أمر له قيمته العظمى في كل عصر». اهـ. النقل عن مقدمة «السير» للدكتور/ بشار عواد، بغالب حواشيه.

***

(١) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٩٧).

(٢) «الإعلان بالتوبيخ» للسخاوي (ص ٤٨٨).